

أبعاد المواجهة النووية بين مصر وإسرائيل في الأمم المتحدة مصر ترفض استثناء إسرائيل من الانضمام للمعاهدة النووية تعدى إسرائيل أمريكى للمجتمع الدولي

أحمد سيد حسن

وفي الوقت نفسه فإن إسرائيل حاولت كسر الإجماع الدولي على رفض مواقفها، حيث ركزت في حملتها الدبلوماسية على التهديدات النووية الموجهة ضدها، من جانب دول عربية مثل العراق، ودول إسلامية مثل إيران، وباكستان، مستشهدة بالحديث العربي عن القنبلة النووية الإسلامية. كما قدمت للمؤتمر ملفات خاصة بالبرامج النووية، وبرامج الأسلحة الكيميائية العربية، والصواريخ متوسطة المدى الموجودة لدى دول عربية وحصلت عليها عن طريق كوريا الشمالية.

عرض تقديم اقتراح بتخصيص لجنة خاصة بالشرق الأوسط ضمن لجان مؤتمر المراجعة، على أن يتم من خلال هذه اللجنة مناقشة أوضاع الشرق الأوسط ومن بينها قضايا التسليح كما ذكرت الصحيفة أن الولايات المتحدة ترفض الإشارة إلى إسرائيل بالاسم في القرار الصادر عن المؤتمر، فيما أشارت إلى وجود صيغة تفاهم مصرية - أمريكية لحل هذه القضية. وأن الإدارة الأمريكية مستعدة لمساندة الموقف المصري بالإشارة إلى إسرائيل، شريطة أن يتم أيضاً الإشارة إلى باكستان والهند وكوبا. وهي الدول التي لم توقع على الاتفاقية مع إسرائيل، حيث تظل هذه الدول الأربع الدول الوحيدة التي لم توقع حتى الآن على الاتفاقية، وفي الوقت نفسه أكد الوفد الأمريكى أنه سيثير من خلال المناقشات في المؤتمر مواقف وتصرفات دول أخرى وقعت على الاتفاقية مثل كوريا الشمالية والعراق، على قاعدة مخالفة الاتفاقية، وذلك لمواجهة الحملة العربية ضد إسرائيل، وإظهار مخالفة دول موقعة على الاتفاقية.

وكشفت المناقشات التي تمت في المؤتمر عن تفاصيل المعركة الدبلوماسية التي تخوضها مصر منذ ١٩٧٠، حين تم التوقيع على هذه المعاهدة. مشيرة إلى أن الولايات المتحدة، تبنت الموقف الإسرائيلي بأن يتم أية مناقشة لقضايا التسليح، من خلال المفاوضات متعددة الأطراف، التي تجرى تحت مظلة مؤتمر مدريد للسلام.

مناورة أمريكية

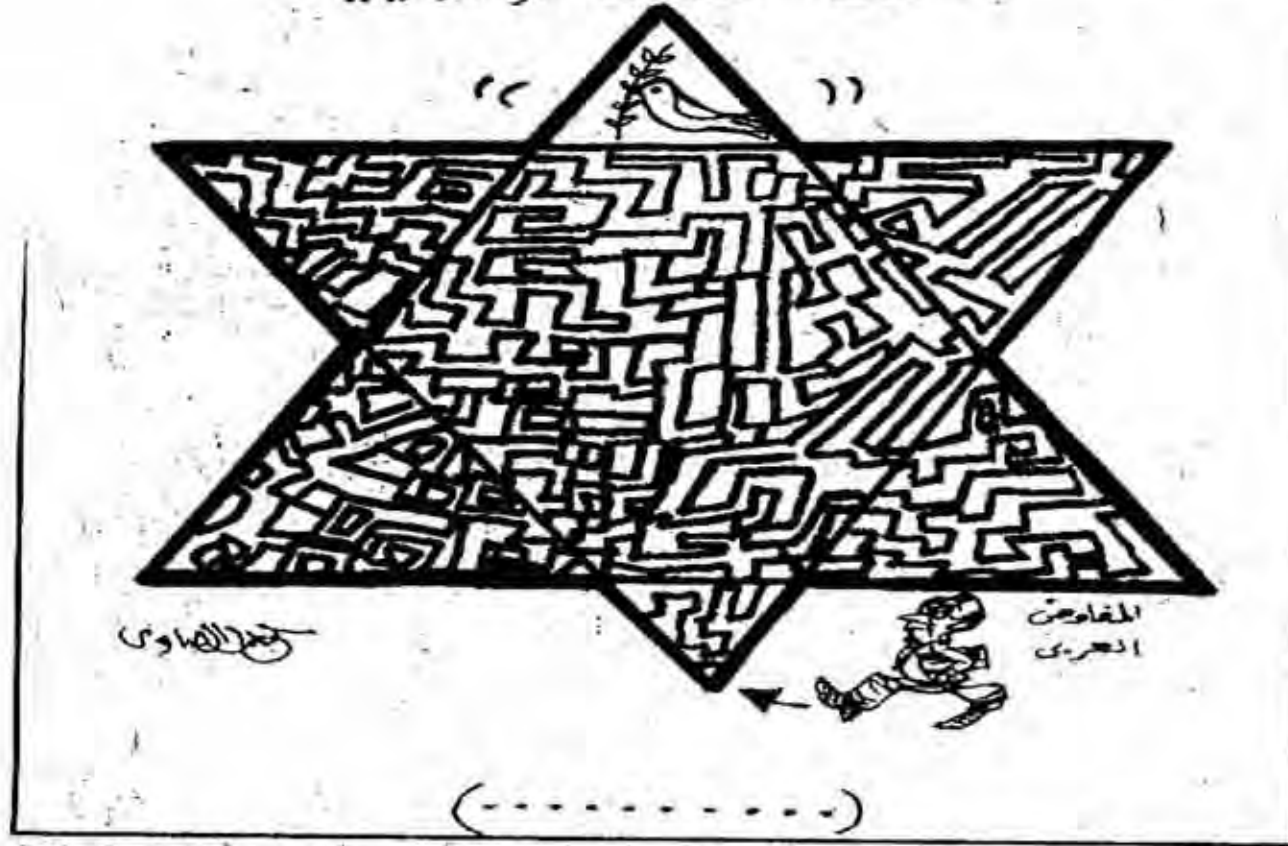
ونكرت صحيفة «الواشنطن بوست» الأمريكية أن الولايات المتحدة أجرت مشاورات مع الوفد المصري الذي يشارك في مؤتمر المراجعة، وأن الوفد الأمريكى

المعركة السياسية الدبلوماسية التي تخوضها مصر والدول العربية في الأمم المتحدة هذه الأيام، لدفع المجتمع الدولي نحو إجبار إسرائيل على فتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي، والتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم تحقق النجاح المنتظر، وإن كان صدر بيان الدول النووية الخمس، والذي تضمن بعض النقاط الإيجابية، قد ساهم في تحقيق بعض النجاحات الجزئية، في مواجهة إصرار إسرائيل على عدم التوقيع على المعاهدة.

فالبيان الذي صدر لأول مرة باسم الدول النووية الخمس (الولايات المتحدة - روسيا - فرنسا - بريطانيا - الصين) وهي الدول الوحيدة المسموح لها بامتلاك أسلحة نووية من بين ١٨٧ دولة صانعت على المعاهدة، التي بدأ سريانها عام ١٩٧٠، لم يتعرض بالإشارة إلى إسرائيل، كدولة نووية، كما طلبت مصر والدول العربية خلال المناقشات الدائرة في المؤتمر، الذي سينتهي رسمياً في ١٩ مايو القادم.

والإشارة الإيجابية الوحيدة، في هذا البيان هي تلك الفقرة التي أعاد فيها التأكيد على قرار مؤتمر المراجعة الذي عقد عام ١٩٩٥، والذي دعا كل الدول التي لم توقع على المعاهدة بأن تقوم بذلك في أقرب وقت.

• متاهة السلام الإسرائيلية •



امتلاكها لسلح نووي، وهو استمرار لمبدأ «الردع بالشك»، ومؤكدة في الوقت نفسه على رفض التوقيع على معاهدة الحظر، ما لم يتم التوصل إلى إتفاقيات سلام مع الدول العربية، وبقيّة دول الشرق الأوسط، مما يمد المظلة إلى إيران وباكستان، باعتبارهم جزءاً من الشرق الأوسط، بمفهومه الاستراتيجي الأوسع من المفهوم الجغرافي.

وعلى الرغم من انضمام إسرائيل إلى اتفاقية حظر إجراء التجارب النووية الموقعة عام ١٩٩٥، على قاعدة استمرار إعتناقها لمبدأ «الردع بالشك أو بالظن»، فإنها رفضت أيضاً الدخول في مفاوضات من أجل إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وأكدت على ضرورة مناقشة هذه القضايا ضمن قضايا التسليح في المفاوضات متعددة الأطراف.

وأظهر البيان الختامي للدول النووية الخمس إصرار الولايات المتحدة على حماية إسرائيل وإبقائها فوق القانون، حسب تعبيرات عمرو موسى وزير الخارجية الذي أكد أن انضمام إسرائيل للمعاهدة هي مسألة ضرورية، إذا كان المجتمع الدولي يعمل فعلاً على ضمان استقرار الأمن، وأن مصر في هذا الإطار لا تتحدث عن النزاع العربي الإسرائيلي، أو التسوية العربية الإسرائيلية، وإنما في إطار الحفاظ على الأمن وسلامة المنطقة.

التفاوض والابتزاز

وعبرت الصحف الإسرائيلية ونقلًا عن مسئولين إسرائيليين كبار عن موقف إسرائيل الثابت تجاه قضية الأسلحة النووية، وهو القوائم على عدم الاعتراف بامتلاك أسلحة نووية، وكذلك عدم إنكار

الإسرائيلي، واستمرار التأييد البريطاني والمتوافق دوماً مع المواقف والسياسات الأمريكية.

معركة مستمرة

وعلى الرغم من الترحيب العربي والمصري المحدود ببيان الدول الخمس، إلا أن المعركة الدبلوماسية العربية ضد الترسانة النووية الإسرائيلية ستستمر، خاصة أنها تحقق نجاحات تزعج الولايات المتحدة بشدة، وأكثر مما تزعجها المسيرة المتعثرة لسائر السلام في المنطقة، خاصة أن مصر كادت أن تنجح في عرقلة مؤتمر ١٩٩٥ لمراجعة اتفاقية الحظر، وجعلها أبدية.

والمؤكد أن محاولات الإدارة الأمريكية لإثراء مصر عن الاستمرار في تلك المعركة الدبلوماسية لإجبار إسرائيل على الانضمام للاتفاقية، وإخضاع منشأتها النووية للتفتيش، قد تعثرت وعكس هذه التعثر الانتقادات الحادة التي وجهت للموقف المصري في الصحف الأمريكية وعلى لسان مسئولين أميركيين طالب بعضهم بضرورة إعادة النظر في المعونات المقدمة لمصر بسبب تبنيها سياسات مختلفة عن السياسة الأمريكية. والمثير أن الانتقادات للموقف الأمريكي لم تتوقف عند الانتقادات المصرية والعربية. ولعل التطرف الذي قام به «دانيل بليش» مدير مجلس معلومات الأمن البريطاني - الأمريكي - وهو مجلس غير حكومي - بتمزيق البيان مؤكداً أنه لا يستحق الورق الذي طبع عليه، يشير بوضوح إلى الإحباط الذي يسيطر على القوى والمنظمات غير الحكومية من جراء بيان الدول الخمس النووية، والتي تسكت عن مخالفتها بالجملة لدول موقعة على الاتفاقية، وتتستر على ترسانة إسرائيل النووية وتحميها، وتوافق ضمناً على أن تستمر إسرائيل كقوة نووية وحيدة في الشرق الأوسط.

وقد تهربت إسرائيل من مناقشة الملف النووي خلال الاجتماعات التحضيرية للمفاوضات متعددة الأطراف التي تمت في موسكو في مطلع هذا العام، وعرقلت وضع جدول أعمال لجنة التسليح مما أدى إلى عدم التوصل إلى موعد لعقد اجتماعات لجنة التسليح.

قضيتان منفصلتان

وإذا كانت إسرائيل والولايات المتحدة تعملان على الربط بين أوضاع التسوية السياسية في الشرق الأوسط وقضايا التسليح، فإن الدول العربية ومصر في المقدمة - رغم اتفاقيات ومعاهدة كامب ديفيد - ترى ضرورة فصل الملفين، فأوضاع المنطقة الأمنية وسباق التسليح ومخاطره، في ضوء امتلاك إسرائيل لترسانة أسلحة نووية، ملف يختلف تماماً، وينفصل عن ملفات التسوية السلمية العربية - الإسرائيلية، التي يمكن أن تستمر سنوات وسنوات.

كما أن إجراءات بناء الثقة بين العرب وإسرائيل تستلزم التوصل إلى اتفاق الطرفين على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، وهو المشروع الذي تقدم به الرئيس خستنى مبارك أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ولقي تأييداً دولياً كاسحاً، فيما ظل الموقف الأمريكي، مؤيداً بمواقف الدول النووية الأربع الأخرى حاجزاً، دون دفع إسرائيل للدخول في مفاوضات مع الدول العربية لإقامة تلك المنطقة.

ويلاحظ أن الصين قد انضمت إلى الموقف الأمريكي وكذلك روسيا، في ظل تنامي العلاقات العسكرية بين الصين وإسرائيل، مما جعل الدول العربية تفقد تأييد الصين وروسيا التي تتبنى سياسة معاكسة لسياسة الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب استمرار فرنسا في دعم الموقف الإسرائيلي، خاصة أن فرنسا هي صاحبة الإنجاز النووي